دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بشركات المساهمة الجزائرية

دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

The Role of Financial Statements in The Decision-Making of Financing of Algerian Joint-stock Companies Case Study The Corporation of The Great Mills of South Biskra

د/زوينة مخلخل، جامعة بسكرة ، mansouri.sad@gmail.com

أد/يحياوي مفيدة ، جامعة بسكرة ، moufida_yahiaoui@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2019/08/09 تاريخ القبول:2019/11/17 تاريخ النشر:2020/06/29

الملخص:هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه القوائم المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي،ومنهج دراسة حالة من خلال حساب مجموعة من المؤشرات المالية . خلصت الدراسة إلى أن القوائم المالية لها دور كبير في عملية اتخاذ القرار التمويلي، فمن أجل تحقيق أهداف عملية اتخاذ القرار يقوم متخذ القرار بدراسة المعلومات المحتواة في القوائم المالية المنشورة وفهمها وتحليلها وتفسيرها من خلال مؤشرات التحليل المالي ومن ثم اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة.

الكلمات المفتاحية : القوائم المالية ،القرار التمويلي ،النسب المالية .

تصنيف *JEL*: E4 ، G3

Abstract: This study aimed to identify the role that financial statements play in making financing decisions in the institution where the analytical descriptive approach was relied upon in order to describe the theoretical aspects of the study, and a case study approach through calculating a set of financial indicators. The study concluded that the financial statements have a significant role in the financial decision-making process. In order to achieve the goals of the decision-making process, the decision-maker studies the information contained in the published financial statements and understands, analyzes and interpretes them through indicators of financial analysis and then takes the appropriate financing decisions.

Key words: financial statements, financing decision, financial ratios.

JEL classification code : E4 ، G3

المؤلف المرسل: زوينة مخلخل، الإيميل: mansouri.sad@gmail.com

1. مقدمة:

إن توجه الجزائر نحو الانفتاح الاقتصادي وتبني اقتصاد السوق وتفاعلها مع البيئة الاقتصادية الدولية، أدى بها إلى القيام بالعديد من الإصلاحات مست العديد من الجوانب من بينها إصلاح النظام المحاسبي بتغيير المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد على مبادئ المرجعية الدولية. وبتطبيق الجزائر للنظام المحاسبي المالي أدى إلى تغير ملحوظ وواضح في قوائمها المالية، وهذا لاحتوائها على معلومات مفيدة ودرجة الإفصاح أكثر من النظام السابق من خلال إنتاج معلومات مفيدة و ذات مصداقية وقابلة للمقارنة تساعد مستخدميهاعلى توفير المعلومات الدقيقة القادرة على التعبير عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة، وذلك بهدف اتخاذ قرارات رشيدة من أهمها قرارات التمويل .

كما تعتبر القوائم المالية والتي تتمثل في مخرجات النظام المحاسبي ذات فائدة كبيرة لإدارة المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في استغلال كمية الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها، كما تمثل أحد أهم مصادر المعلومات التي تقوم بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات التمويلي.

ونظرا لأهمية القرارات التمويلية في المؤسسة والدور الذي تلعبه في إدارة نشاطاتها باعتبارها الموجه والمؤشر لاستمرار المؤسسة في أداء مهامها ومواجهة الظروف المحيطة بها، أين يحتاج متخذ القرار التمويلي إلى المرور بعدة خطوات وكذا جمع مجموعة من المعلومات من مصادر مختلفة ليتمكن في الأخير من اختيار المصادر التمويلية المناسبة .

ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية كما يلي :

ما هو دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة ؟

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قنا بطرح الأسئلة التالية :

-ماذا يقصد بالقوائم المالية ؟

-هل يساعد التحليل المالي للقوائم المالية على اتخاذ القرار التمويلي بالمؤسسة محل الدراسة؟

فرضيات الدراسة

وكإجابة قبلية عن إشكالية الدراسة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

– تعتبر القوائم المالية وسيلة لنقل صورة مجمعة عن مركز المالي ومركز الربحية وكذلك المركز النقدي في المؤسسة لكل من يهمه أمر المؤسسة سواء كان ذلك من داخل المؤسسة أو خارجها؛

– يعتبر التحليل المالي للقوائم المالية المصدر الأساسي لاتخاذ القرار التمويلي بالمؤسسة محل الدراسة.

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- إظهار دور القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار التمويلي؛
- محاولة إظهار وإبراز مدى أهمية القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية؛
- محاولة معرفة أساليب اتخاذ القرار التمويلي من طرف المؤسسة لتحقيق أهدافها.

منهج الدراسة

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة التي تمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية لمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة.

2. ماهية القوائم المالية :

1.2. تعريف القوائم المالية:

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية منها :

تعرف بأنها:عبارة عن الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي داخل المؤسسة والتي يمكن من خلالها التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية بحيث أنها نتاج النشاط في المؤسسة خلال فترة زمنية معينة (الجعارات، 2008،ص93).

كما تعرف: تكون نتيجة إجراء معالجة على العديد من المعلومات لغرض التبسيط والتلخيص والهيكلة، وهذه المعلومات يتم جمعها وتحليلها وتفسيرها وتلخيصها وهيكلتها من خلال عملية تجميعها وعرضها في شكل فصول ومجاميع (الشعبية، 2009،ص22).

2.2. أهداف القوائم المالية:

للقوائم المالية مجموعة من الأهداف تتمثل في (القاضي، 2012،ص273):

- عرض الوضعية المالية للمؤسسة وخصوصا الموارد الاقتصادية وكذلك الالتزامات وآثار العمليات والأحداث القابلة للتغيير والتي تعكس أدائها؛

– توفير المعلومات النافعة لتقرير احتمال تحقق تدفق الخزينة ،وكذا أهمية هذا التدفق في فترات حدوثه الممكنة؛

– تبيين طرق المؤسسة في تحقيق وإنفاق السيولة باتجاه أنشطة الاستغلال وتمويل الاستثمارات اتجاه عوامل أخرى التي من شأنها أن تؤثر على السيولة وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛

- تقديم معلومات عن درجة وطرق تحقيق الأهداف المحددة من طرف المسيرين.

3.2 . أنواع القوائم المالية:

تتمثل أنواعها فيما يلي:

-**قائمة المركز المالي:** وهي عبارة عن كشف وليس حسابا تبين ممتلكات المؤسسة من أصول معمرة ومتداولة وغيرها في الجهة يقابلها في الجهة الأخرى التزامات لصاحب المؤسسة وللغير،حيث تكون حسابات الأصول في جانب ومجموعة الالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الأخر بشرط أن يكونا الجانبان متساويان (شيب، 2007 ،ص68).

-**قائمة الدخل:** كل من الإيرادات والعوائد وكذلك نفقات المؤسسة وأرباحها وخسائرها المحققة خلال الفترة لمدة محددة من الزمن.وغالبا ما تكون هذه المدة سنة واحدة وأحيانا تصبح هذه المدة نصف سنة بل بعضها ينشر القوائم المالية على أساس ربع سنوي استجابة للقوانين والتشريعات الحكومية (العلي، 2008،ص70).

-**قائمة التدفقات النقدية:** تعتبر لوحة قيادة أمام الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والإستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، و تعتبر هذه القائمة أداة

تحليل متميزة وهامة تقوم على منظور ديناميكي وتبحث عن الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ولنتائجها المستقبلية (قريشي، 2006 ،ص204).

-**قائمة التغير في حقوق الملكية:** هي قائمة توضح مقدار النقص أو الزيادة التي تطرأ على رصيد في حقوق الملكية خلال فترة معينة، ومن المؤكد أن الزيادة في حقوق الملكية يكون مصدرها صافي دخل المؤسسة المحقق خلال فترة وأيضا تنتج من أي استثمارات إضافية لزيادة رأسمال من قبل المالك، أما النقص فيها يكون مصدره صافي الخسائر التي تحدث خلال الفترة وكذا مسحوبات المؤسسة خلال نفس الفترة (الكافي، 2012،ص63).

-كما يتم إعداد التغيرات في قائمة حقوق ملكية من خلال كل من رصيد بداية العام مضافا إليها صافي الربح المحقق خلال العام أو منقوصا منه الخسائر إن وجدت كما يتم توزيع الأرباح والمسحوبات الشخصية.

-**ملحق الكشوف المالية:** تعتبر قوائم إضافية ترفق مع القوائم المالية الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية (زيد،2005 ،ص585).

3. القرار التمويلي:

1.3. تعريف القرار التمويلي:

هناك عدة تعاريف للقرار التمويلي منها:

يعرف بأنه:القرار الذي يتعلق بأنواع مصدر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأسمال أمثل (حنفي،2002 ،ص100).

2.3. العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار التمويلي (النعيمي، 2008 ،ص738):

- **المخاطر التشغيلية:** و هي المخاطر المتعلقة بنشاط المؤسسة أو عملياتها الرئيسية في وقت لا تتحمل المؤسسة أي دين، مثل مخاطر التكنولوجيا المرتبطة بالمنتج و مخاطر تغير أذواق المستهلكين و غيرها، فكلما زادت هذه المخاطر كلما قلت قدرة الشركة على استخدام الدين لان استخدام المزيد من الدين سيزيد من الخطورة، فمثلا المؤسسات المنتجة للمواد الأولية و التي لديها عقود بيع طويلة الأجل تكون مخاطر أعمالها أقل من مؤسسات تنتج سلع كمالية و تتعرض لتقلب حجم المبيعات فالأولى تستطيع أن تزيد من ديونها بشكل أكبر، لأن الديون يترتب عليها أعباء ثابتة مما يعني أن المؤسسة تحتاج إلى إيرادات ثابتة.
- **المزايا الضريبية:** تعتبر المزايا الضريبية من أبرز العوامل المؤثرة في القرار التمويلي، إذ أن مصادر التمويل الخارجي تحقق وفرات ضريبية تخفض من المتوسط المرجع لتكلفة الأموال لذا يجب مراعاة تلك المزايا الضريبية في عملية اتخاذ القرار التمويلي.
- **المرونة التمويلية:** قدرة المؤسسة على الحصول على القروض وذلك بشروط ملائمة وأسعار فائدة معقولة تحت الظروف المختلفة لأنه من المعروف أن المقرض دائما يبحث عن المؤسسة ذات المركز المالي القوي لضمان حقوقه وخاصة في الظروف الاقتصادية الرديئة، وعليه عندما تكون العوامل الأخرى مشجعة على

استخدام الدين والمرونة التمويلية غير متوفرة فإن هذا يعني ان تركيبة رأسمال تستدعي استخدام نسبة دين أقل.

- **درجة تحفظ أو جرأة لإدارة:**إن إدارة المؤسسة هي مجموعة من الذين تحكمهم عوامل سلوكية، فالموظفين منهم من يتصف بالجرأة والإقدام على الخطر، ومنهم من يتصف بالتحفظ والخوف من الخطر، والدين كما هو معروف يعمل على زيادة المخاطر، ومن هنا قد تميل تركيبة الهيكل التمويلي إلى استخدام دين أقل برغم من ملائمة العوامل الأخرى بسبب تحفظ الإدارة.

4. دور القوائم المالية في اتخاذ القرار التمويلي بمؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

1.4. التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره : 135 مليون دينار جزائري، نشأت في إطار الشركة بين مستثمر وطني ومجموعة الغرير الإماراتية المختصة في الصناعات الفلاحية والغذائية، تقع بمنطقة النشاطات ببلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة، تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية، كما يقطعها الطريق الوطني رقم (03) الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها الشرقي، ويقطعها خط السكة الحديدية الرابط بين الشمال والجنوب الشرقي وبمحاذاة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية: القمح بنوعيه "اللين والصلب"، ولقد تم إقامة المشروع ببلدية أوماش لعدة اعتبارات أهمها الجبائية، لكون أن المؤسسة

استفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عليها في المرسوم التشريعي رقم: (12-93) كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

في 2007/06/04 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة(SARL) إلى شركات ذات أسهم (SPA)، وتم رفع رأس مالها الاجتماعي إلى 300 مليون دينار جزائري.

2.4. القوائم المالية كأداة لاتخاذ القرار التمويلي بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

يتم اتخاذ القرارات التمويلية في مؤسسة مطاحن الكبرى للجنوب من خلال حساب بعض النسب المؤشرات المالية كما يلي:

1.2.4. **مؤشرات التوازن المالي:**

إن متخذ القرار التمويلي يستعين بمؤشرات التوازن المالي لمعرفة البنية المالية للمؤسسة اذا كانت في حالة توازن أم لا، بحيث تساعده في معرفة مصادر التمويل المثلى وقرار التخطيط ومعلومات حول السيولة، والهيكل المالي .

سنحاول هنا دراسة الوضعية المالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة وذلك من خلال مؤشرات التوازن المالي التي تتمثل في :رأسمال العامل ،الاحتياج في رأسمال العامل ،الخزينة .

- **رأسمال العامل :**

والجدول التالي يوضح قيم رأسمال العامل للمؤسسة خلال سنة 2014 ،2015 2016.

الجدول رقم (01): قيم رأسمال العامل لسنة (2014-2016) **الوحدة :دينار جزائري**

البيان	2014	2015	2016
الأموال الدائمة (01) الأصول الثابتة (02)	815368458,6 758698753,30	854270822,3 778326593	800710968,4 843054972,02
رأسمال العامل(01-02)	56669705,3	75944229,3	(42344003,6)

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول نلاحظ أن رأسمال العامل كان موجبا وعرف ارتفاعا خلال سنتي 2014و2015،هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بقدرة تمويلية لا باس بها حيث أن الأصول الثابتة ممولة كليا بالأموال الدائمة ، لكن في سنة 2016 كان رأسمال العامل سالبا مما يدل على أن المؤسسة عاجزة عن تمويل استثماراتها باستخدام مواردها المالية الدائمة وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية.

– **احتياجات رأسمال العامل**

الجدول رقم (02): احتياجات رأسمال المال العامل لسنة(2014–2016) الوحدة :دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016
(قيم الاستغلال +قيم قابلة للتحقق)(01)	243888464,9	317296008,3	293247291,6
ديون قصيرة الأجل (02)	217489115,76	259559377,98	349300661,98
احتياج رأسمال العامل(1-2)	26399349,09	57736630,4	(56053370,3)

المصدر :من إعداد الباحثين بناء على الوثائق المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأسمال العامل خلال سنتي 2104 و2015 كانت موجبة ويرجع ذلك إلى أن احتياجات دورة الاستغلال تفوق موارد الدورة ،يعني ذلك أن ديون قصيرة الأجل غير كافية لتغطية احتياجات دورة الاستغلال ولتحقيق التوازن تستطيع المؤسسة العمل على تخفيض المدة الممنوحة للعملاء لتسديد ديونهم ومن جهة أخرى زيادة المدة الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين لتسديد التزاماتها ،وذلك بهدف خلق توازن مالي بين الاحتياجات الدورية والموارد الدورية.

أما في سنة 2016 فكانت احتياجات رأسمال العامل سالبة وهذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر بكثير من استخدامات الدورة ،هذا يعني أن المؤسسة لا توظف أموالها في الأجل القصير وهذه الأموال لا توجد استخدامات قصيرة الأجل تغطيها.

- **الخزينة :**

والجدول التالي يظهر وضعية الخزينة للمؤسسة خلال الفترة (2014-2016) من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (03):قيم وضعية الخزينة للفترة (2014-2016) الوحدة :دينار جزائري

البيان	2014	2015	2016
رأسمال العامل (1)	56669705,3	75944229,3	(42344003.6)
احتياجات رأسمال العامل (2)	26399349,09	57736630,4	(56053370,3)
الخزينة(1-2)	30270356,21	18207599	13709366,7

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن وضعية خزينة صافية موجبة خلال السنوات الثلاث مما يعكس وجود توازن مالي في المدى الطويل بين رأسمال العامل واحتياجات رأسمال العامل.

كما يلاحظ انه بالرغم من أن الخزينة كانت موجبة خلال سنوات الدراسة لكنها كانت في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى،وهذا بسبب ارتفاع قيمة الى الخصوم الجارية والغير الجارية ،بالإضافة إلى نقص عملاء المؤسسة وهذا بسبب فتح مؤسسات مماثلة لنشاط المؤسسة.

من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة رأسمال العامل ،احتياجات رأسمال العامل ،الخزينة يمكن الحكم على أن الوضعية المالية للمؤسسة لا باس بها فهي تحقق توازن مالي في المدى الطويل.

هذه الوضعية المالية تسمح للمؤسسة بالقيام بمشاريع استثمارية أخرى ، تحسين جودة منتجاتها ، إنتاج منتجات جديدة ،الرفع من الطاقة الإنتاجية.

2.2.4. تقييم الهيكل التمويلي بواسطة النسب المالية

سنحاول من خلال هذا العنصر حساب اهم النسب المالية التي تساعد على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة والوقوف على حالة هيكل تمويل مؤسسة .

– **نسب الهيكل التمويلي:** سنقوم من خلال الجدول التالي حساب مختلف نسب الهيكل التمويلي للمؤسسة خلال سنوات 2016،2015،2014 ،وتتمثل فيما يلي :

الجدول رقم (04) :نسب الهيكل التمويلي خلال (2014–2016) الوحدة :دينار جزائري

البيان	القانون	2014	2015	2016
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	1,07	1,09	0,94
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	0,91	0,93	0,74
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة /مجموع الديون	2,05	1,99	1,21

نسبة قابلية السداد	*مجموع الديون /مجموع الأصول*	*0,32*	*0,30*	*0,45*

المصدر:من إعداد الباحثين بناء على الوثائق المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه مايلي :

- نسبة التمويل الدائم خلال سنتي 2014 و2015 كانت اكبر من الواحد الصحيح مما يدل على وجود هامش أمان يسمح للمؤسسة بتغطية احتياجاتها الدورية ،وهذه النسبة تعني أن الأموال الدائمة أصبحت تغطي وبشكل كافي الأصول الثابتة. أما في سنة 2016 كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح وبالتالي المؤسسة ليس لديها هامش أمان (رأسمال العامل سالب)،وهذا يعني أن جزء من أصول الثابتة ممول عن طريق الديون قصيرة الأجل.
- نسبة التمويل الخاص أقل من واحد صحيح خلال سنوات الدراسة لكن هذه النسبة كانت متذبذبة حيث عرفت ارتفاعا طفيفا في سنة 2015 ثم عادت إلى الانخفاض، هذا يعني ان المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وفي هذه الحالة المؤسسة يصعب عليها الحصول على القروض.
- نسبة الاستقلالية المالية اكبر من الواحد خلال سنوات دراسة لكنها عرفت انخفاضا خلال سنتي 2015 و 2016 ، هذا يشير إلى إمكانيات الخاصة للمؤسسة من تغطية ديونها عن طريق أموالها الخاصة وهذا مايعكس استقلالية مؤسسة ماليا.
- نسبة قابلية السداد وتعرف أيضا بنسبة المديونية فهي تعبر عن نسبة الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها وكلما كانت اقل كلما زادت ثقة الموردين بالمؤسسة ،حيث نلاحظ أن هذه النسبة كانت مرتفعة في سنة 2016 مقارنة مع سنة 2014

و2015 وهذا راجع الى اعتماد المؤسسة على مصادر خارجية في تمويل مشاريعها الاستثمارية.

- من خلال تحليل الهيكل التمويلي لسنوات الدراسة خلال السنوات 2014 و2015 و 2016يمكن الحكم على المؤسسة على أنها تتمتع بتحرر مالي وتدل كذلك على اعتماد المؤسسة في تمويل مختلف مشاريعها بصورة أساسية على الأموال الخاصة.

– **نسب السيولة** :سيتم من خلال هذا الجدول حساب مختلف نسب السيولة الخاصة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة

الجدول رقم (05) :نسب السيولة لسنة (2014–2016) *الوحدة :دينار جزائري*

البيان	القانون	2014	2015	2016
نسبة التدول	الاصول المتداولة /ديون قصيرة الاجل	0,98	1,29	0,08
نسبة السيولة السريعة	اصول جارية – مخزونات /ديون قصيرة الاجل	0,77	1,16	0,005
نسبة السيولة المختصرة	قيم محققة +قيم جاهزة /ديون قصيرة الاجل	1,05	1,16	0,79
نسبة السيولة الجاهزة	قيم جاهزة /ديون قصيرة الاجل	0,13	0,007	0,03

المصدر: من اعداد الباحثين على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول نلاحظ :

- نسبة التداول (السيولة العامة) نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة كانت أقل من الواحد خلال 2014 و2016،وبالتالي المؤسسة لا تمتع بسيولة كافية لتغطية

التزاماتها قصيرة الأجل وهذا راجع إلى بيع المؤسسة على الحساب ونقص في النقدية. أما في سنة 2015 فكانت نسبة التداول اكبر من الواحد مما يبين قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الآجل بواسطة الأصول المتداولة وبالتالي احترام أجال التسديد.

- نسبة السيولة السريعة :نلاحظ من الجدول ان النسبة اقل من الواحد خلال سنتي 2014و2016 ويدل ذلك على عدم قدرة المؤسسة عل تسديد التزاماتها بواسطة أصولها المتداولة رغم طرح المحزونات منها باعتبارها صعبة التحصيل مقارنة مع العناصر الاخرى وهذه الحالة غير مطمئنة وليست في مصلحة المؤسسة وناتجة عن مبالغة المؤسسة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير. أما في سنة 2015 فكانت أكبر من الواحد فهي تعتبر وضعية مطمئنة بالنسبة للمؤسسة .
- نسبة السيول المختصرة :نلاحظ أنها خلال سنتي 2014و2015 كانت أكبر من الواحد وفي ارتفاع ،أما في سنة 2016فكانت أقل من الواحد هذا يعني أن هناك أموال مجمدة وغير مستغلة .نسبة السيولة الجاهزة :هذه النسبة توضح قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل. بواسطة السيولة الجاهزة ومن الملاحظ ان المؤسسة لا تتمتع بالسيولة الكافية لتسديد ديونها خلال سنوات الثلاث ،كذلك فان المؤسسة غير قادرة على مواجهة الصعوبات المالية ،هنا يجب على المؤسسة أن تعيد النظر في مواعيد التسديد الممنوحة لزبائنها حتى لاتواجه صعوبات الوفاء بالتزامات الموردين في قصيرة مدى.

- **نسب المردودية**

سنقوم من خلال الجدول حساب مختلف نسب المردودية الخاصة بالمؤسسة على الشكل التالي :

الجدول رقم (06) :نسب المردودية لسنة (2014-2016) الوحدة :دينار جزائري

البيان	العلاقة الرياضية	2014	2015	2016
نسبة هامش الربح	صافي الربح/صافي المبيعات	0,02	(0,0038)	(0,07)
المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية /الاصول	0,02	(0,00032)	(0,05)
المردودية المالية	نتيجة الصافية /اموال الخاصة	0,04	(0,0004)	(0,10)

المصدر :من إعداد الباحثين بناء على الوثائق المقدمة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ :

- **نسبة هامش الربح** : كانت موجبة خلال سنة 2014 ،أما في سنة 2015 و2016 كانت النسبة سالبة وهذا ناتج عن تحقيق المؤسسة للخسائر
- **نسبة المردودية الاقتصادية:** هذه النسبة تقيس مدى كفاءة استخدام المؤسسة الموارد المتاحة ويلاحظ من الجدول ان المؤسسة حققت مردودية ضعيفة جدا من خلال استغلال استثماراتها خلال السنوات الثلاثة ، وبالتالي فان المؤسسة لم تحقق أرباحا معتبرة وذلك بسبب التناقص المستمر في قيمة استثماراتها إضافة إلى كثرة المصاريف التي تتحملها المؤسسة.
- **نسبة المردودية المالية** :هذه النسبة تشير إلى العائد المالي المحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة ،حيث المردودية المالية هي الأخرى كانت ضعيفة جدا

خلال سنوات الدراسة وذلك بسبب التناقص المستمر في النتيجة الصافية خاصة في سنة 2015 و2016.

5. الخاتمة:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المؤسسة،حيث تهدف إلى توفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية خلال فترة زمنية محددة وتمكن كذالك من التعرف على تغيرات حقوق الملكية مما يجعلها الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية إتخاذ القرارات.

إن اتخاذ قرار تمويلي سليم في المؤسسة يستوجب توفر معلومات دقيقة تساعده على إتخاذه، حيث تساعد البيانات الواردة في القوائم المالية على توفير البيانات والمعلومات الملائمة له، ذلك من خلال استخدام تحليل القوائم المالية حيث تحول البيانات إلى معلومات مفيدة عن مركزها المالي وتقييم أداءها وقدرتها الائتمانية واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها.

من خلال دراستنا للقوائم المالية ودورها في عملية اتخاذ القرار التمويلي ، **تم التوصل إلى النتائج التالية :**

- تعتبر القوائم المالية مرآة عاكسة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- يجب أن تتوفر الخصائص والمتطلبات الأساسية في القوائم المالية التي يتم الإعتماد عليها في اتخاذ القرار التمويلي.
- تساعد القوائم المالية متخذ القرار على تحقيق تطلعات و أهداف المؤسسة.
- يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في توفير احتياجات متخذي القرارات من مؤشرات ودلالات مهمة تساعدهم في اتخاذ قرارات تمويلية جيدة.

- القوائم المالية تسمح بتوفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها المؤسسة نشاطاتها المختلفة، وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال.
- تعتمد المؤسسة على قوائمها المالية في الحصول على معلومات محاسبية تستخدم في إتخاذ القرار.
- تسعى المؤسسة إلى ترشيد قراراتها التمويلية انطلاقا من القوائم المالية التي تصدرها من خلال دراسة معمقة للمعلومات المحتواة فيها وتحليليها عن طريق بعض المؤشرات المالية التي تكون أكثر دلالة وتوضح العلاقة بين مختلف عناصرها،حتى يتسنى لها اكتشاف نقاط القوة واستغلالها أحسن استغلال، وتحديد مواطن الضعف لاتخاذ قرارات تمويلية مناسبة.

توصيات الدراسة :

- تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية حول الموضوع من أجل زيادة وتنمية الوعي لدى المحاسبين والمؤسسات بصفة عامة والطلبة والأساتذة بصفة خاصة ؛
- ضرورة توعية متخذي القرار بأهمية القوائم المالية في عملية إتخاذ القرار؛
- أن المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تاريخية مما يوجب الى وجود سوق كفء لتكون القوائم المالية أكثر مصداقية؛
- الإفصاح عن القوائم المالية بشكل جيد يساعد مستخدمي القوائم المالية على استعمالها بأقل تكلفة ؛
- ضرورة الإعلام بأهمية الاستعانة بأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار؛

- التقليل من ديون المؤسسة لكي تتمكن المؤسسة من الحصول على قروض بنكية.
- تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ قرارات مما يسهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي؛
- تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الإدارية التي تتطلب قرارات السرعة والدقة.

6. قائمة المراجع:

1.اسعد حميد العلي. (2008). *الادارة المالية المعاصرة* . الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع .

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2009). الجريدة الرسمية . 9.

3.الكافي ,م .ي .(2012) .*مبادئ المحاسبة المالية* .عمان (لاردن):مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع .

4.النعيمي ,ع .ت .(2008) .*الادارة المالي (النظرية والتطبيق)* .عمان (الاردن) :دار المسيرة للنشر والتوزيع .

5.الياس بن الساسي ويوسف قريشي. (2006). *التسيير المالي دروس وتطبيقات* . الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع .

6.حسين القاضي. (2012). *المحاسبة الدولية ومعاييرها* . عمان : دار الثقافة للنشر والتوزيع .

7.حسين القاضي. (2012). *المحاسبة الدولية ومعاييرها* . عمان : اثراء للنشر والتوزيع .

8.حنفي ,ع .ا .(2002) .*اساسيات التمويل والادارة المالية* .مصر :الدار الجامعية الجديدة .

9.خالد جمال الجعارات. (2008). *معايير التقاريير المالية الدولية*. الاردن: اثراء للنشر والتوزيع.

10.دريد كمال ال شيب. (2007). *مقدمة في الادارة المالية المعاصرة* . الاردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع .

11.زيد ,م .ا .(2005) .*المحاسبة الدولية* .مصر :ايتراك للنشر والتوزيع .